ورقة بحثية

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

مستقبل هندسة التحالفات الإقليمية والدولية جنوبي آسيا
دراسة في الصراع الكشميري الراهن

د. أحمد عدنان كاظم الكناني

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

مستقبل هندسة التحالفات الإقليمية والدولية جنوبي آسيا
دراسة في الصراع الكشميري الراهن

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية/الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. أحمد عدنان كاظم الكناني / أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة هندسة التحالفات الجديدة

شهدت مقدمات هندسة التحالفات الإقليمية والدولية في منطقة جنوب آسيا تحولات غير مسبوقة خلال الفترة الحالية، خاصة بعد وقوع الهجوم الثاني والعشرين من نيسان 2025 في كشمير، مما أدى إلى وضع غير مستقر في العلاقات بين الهند وباكستان. هذا التوتر بدأ داخل الاقليم نفسه ودفع الهند نحو رد عسكري محدود أو حتى مواجهات عسكرية محدودة ضمن إطار حرب نظامية، وهو سيناريو قد لا يفضي إليه القادة الهنود، مع تحولهم فيما بعد نحو صراع شامل. تلقى اهتماماً خاصاً من صناع القرار العلاقات الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة، بينما تتجه القيادة الباكستانية نحو الرد السريع بالاستعانة بالتكنولوجيا العسكرية الصينية المتقدمة، متجاوبةً بذلك مع تحديات الهند في هذا السياق. يجب مراعاة أن كلا البلدين يمتلكان ترسانة نووية، حيث يملك الهند نحو 180 رأساً نووياً مقابل 170 رأساً نووياً لباكستان، مما يجعل الهند تحتل المركز الرابع عالمياً من حيث القوة العسكرية.

في حين تُصنَّف باكستان في المرتبة الثانية عشرة عالمياً. لذا، فإن تحليل أبعاد إعادة الصراع الكشميري الراهن ينطلق من النزاع حول المياه الحاصل بين الطرفين منذ مدة ليست بالقصيرة، بعد أن أوقفت الهند معاهدة مياه السند (تهديدات الهند بتعليق العمل بمعاهدة عام 2023). وقد بدأت الهند بطرد الدبلوماسيين الباكستانيين وسحب دبلوماسييها فوراً من باكستان، في ظل قيام باكستان بإغلاق مجالها الجوي أمام الهند وطرد الدبلوماسيين والملحقين العسكريين الهنود كجزء من مبدأ المعاملة بالمثل عند وقوع مثل هذا النوع من الأزمات المركبة. لا سيما وأن العقيدة العسكرية الباكستانية تستند إلى مبدأ استراتيجي مهم، هو الرد العسكري السريع في حال تعرضها لأي هجوم يهدد أمنها القومي. ناهيك عن صعوبة تقدير موقف المواجهات مستقبلاً حينما يتعلق الأمر بجذور الأزمة الممتدة إلى عام 1947، حيث جرى تقسيم الحدود بين الدولتين في العمق الاستراتيجي الممتد إلى داخل إقليم كشمير (تسيطر الهند على 55% من جامو وكشمير، و30% تسيطر عليه باكستان، أما الـ15% المتبقية فتسيطر عليها الصين)، مع الأخذ بالحسبان تقاسم المناطق بين الدولتين على أساس ضم الولايات ذات الغالبية الإسلامية إلى باكستان، في مقابل انضمام الغالبية الهندوسية إلى الهند بحسب موافقة سكان تلك الولايات حصرياً، باستثناء ثلاث مناطق هي: حيدر آباد، وجوناغاد، وكشمير. كما جرى ضم ولاية حيدر آباد بالقوة عندما تدخلت فيها القوات الهندية في الثالث عشر من أيلول عام 1948. ومنذ تأسيسها، تمركزت دولة باكستان

حول نهر السند الاستراتيجي، حيث روافد المياه المتأتية من الشرق (جيلوم - تشيناب)، في ظل قيام الهند ببناء العديد من السدود في أعالي النهر، مما يهدد الأمن القومي الباكستاني. لا سيما وأن هذا النهر ينبع من الصين (منابع منطقة التبت الصينية) ويدخل في عمق الأراضي الكشميرية.

بمعنى أن الأزمة من هذا النوع فيها رؤية مستقبلية بعيدة المدى يُراد منها اقلاق الصين في جوارها الجغرافي (النزاع الصيني - الهندي حول منطقة لاداخ شمالي وشرق كشمير المتنازع عليها أيضاً، والقريبة من منطقة التبت ذاتية الحكم في الصين، مع إدارة الصين للجزء الشمالي الشرقي من لاداخ المنقسم اداريا بين باكستان من جهة الشمال الغربي والهند من جهة الجنوب الشرقي) من جانب، وجعلها متأرجحة المواقف حيال حلفائها وهي تخوض مواجهة الحرب الاقتصادية - التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة ترامب الجديدة الحالية، حينما فرضت عليها رسوم جمركية وصلت إلى نسبة (145%) مقابل فرض الصين رسوم متقابلة ضد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (125%) من جانب آخر. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية في بادئ الأمر لم تولِ أهمية كبيرة، وبشكل متعمَّد، لما يجري من أحداث في منطقة دول جنوب آسيا، كما أن هذه المنطقة لم تكن ضمن أولويات اهتمام الرئيس الأمريكي ترامب آنذاك، بسبب انشغاله بالصين وروسيا وصراعات منطقة الشرق الأوسط المحتدمة منذ العام 2023.

لا سيما وأنها تأخرت في إرسال أي سفراء ليمثلوها في الهند أو باكستان منذ تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في العشرين من كانون الثاني عام 2025، بدليل أنه لم يُعيِّن سفيراً لواشنطن في الهند على مدار ثلاثة أشهر من بدء ولايته الجديدة.

ولكن في مرحلة سابقة ولاحقة، باتت كشمير أمام واقع جغرافي حتمي، حينما وجدنا الصراع بين شطريها الهندي والباكستاني يتجدد، كما جرى منذ أكثر من سبعة عقود حتى يومنا هذا (غالبية مسلمة محكومة، وأقلية حاكمة من الهندوس داخل كشمير)، فضلاً عن تداخلاته الإثنية المُعقّدة (تأثر كشمير بمعادلة تقسيم الولايات الهندية، ليُضم الغالبية الهندوسية إلى الهند، والغالبية المسلمة إلى باكستان منذ العام 1947)، مما ينذر مستقبلاً باندلاع أزمات وصراعات متوالية تنبثق من داخل كشمير، لتنتقل على شكل دوائر جغرافية غير مستقرة تحيط بكلا الدولتين، وصولاً إلى الصين، التي تحكم منطقة ديمشوك، ووادي شاكسغام، ومنطقة أكساي شن، لا سيما وأن جميع هذه المناطق متنازع عليها مع الهند منذ العام 1962

(مخرجات الحرب الهندية - الصينية). مع الأخذ بالحسبان أن إقليم جامو وكشمير يقع ضمن مثلث الحدود المشتركة مع الصين والهند وباكستان، شريطة اعتماد النظام الإقليمي في جنوب آسيا على التوازن في هندسة العلاقات البينية، من دون أن تكون هناك قوة أحادية مهيمنة عليه ومتحكمة فيه على ما سواها، حاضراً أو مستقبلاً.

أولاً: صراعات متواترة في متوالية الحروب جنوبي القارة الآسيوية

إنَّ الصراعات المتواترة في متوالية الحروب بالمنطقة تعود إلى العام 1947، حينما انسحبت بريطانيا من جنوب شرق آسيا، لتترك فراغاً جيوسياسياً غير مسبوق، مما جعل المنطقة بأكملها أمام متوالية الحروب الثلاث التي خاضتها الهند وباكستان.

أعمق هذه الحروب كان صراع الشمال في العام 1965، ومن ثم الحرب القصيرة غير الشاملة في شرق باكستان عام 1971، والتي أفضت إلى نشوء دولة جديدة تُسمّى بنغلاديش آنذاك. ليعقبها قيام منطقتين إداريتين داخل إقليم كشمير، وفق اتفاقية شِملَة التي أُبرمت في الثاني من تموز عام 1972.

ولكن معادلة متوالية الحروب في العام 1974 أدخلت المنطقة في مرحلة حرجة، حينما بات الصراع على حافة الهاوية عقب اختبار الهند أول سلاح نووي لها في المنطقة. ناهيك عن تنامي جماعة عسكرية معارضة للهند تُدعى «لشكر طيبة»، والموجودة داخل باكستان (الجماعة المعارضة التي تتخذ من باكستان مقراً لها والمسؤولة عن هجمات بومباي عام 2008)، مع استمرار الصراع الإثني-الديني ببُعده القومي في تلك المناطق خلال المدة 1989-1999، ليعقبها توترات متوالية جعلت الموقف العسكري غير مستقر، في ظل الوضع السياسي المتأزم بين الدولتين أيضاً، لاسيما في المدة بين الأعوام 2014 و2016 و2018، وصولاً إلى استمرار الهجمات العسكرية من قبل تلك الجماعات شبه العسكرية الموالية لباكستان. وقد قامت الهند في مرحلة لاحقة باستهداف المناطق غير المستقرة الخاضعة لإدارة باكستان في كشمير، وقد تكرر الأمر نفسه في العام 2019 حين جرى استهداف الشطر الهندي من كشمير. كما أقدمت الهند على إلغاء المادة (370) من الدستور الهندي، والتي كانت تُقرّ الوضع الخاص لإقليم جامو وكشمير (منح الحكم الذاتي والإقرار بدستور خاص به)، بهدف دمج هذا الجزء ضمن مبدأ القومية الهندوسية، وهو ما أفضى إلى ترجيح الغلبة السياسية للأقلية الهندوسية على حساب الأغلبية المسلمة، في ظل تزايد التوترات بين الدولتين وتصاعد موجات العنف داخل كشمير حتى العام 2024. وفي الثاني والعشرين

من نيسان عام 2025، هاجم مسلحون مجموعة من السيّاح الهنود في كشمير (هجمات باهالجام في المناطق الخاضعة للإدارة الهندية - أنانتناج حصراً).

ليُشكّل هذا الحدث تحولاً غير مسبوق في طبيعة استهداف المواطنين الهنود داخل الأراضي الهندية، انطلاقاً من كشمير نفسها، بما يعزز ترجيح احتمالية وقوع تصادم محدود بين الهند وباكستان، خاصة بعد أن أصدرت الهند أوامر مباشرة لجيشها بتنفيذ عمليات عسكرية ضد القوات الباكستانية، وذلك بناءً على قرار رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، الذي منح الجيش حرية التحرك والرد السريع.

ثانياً: مستقبل أمن واستقرار التحالفات الإقليمية في جنوبي آسيا

يُواجه مستقبل أمن واستقرار التحالفات الإقليمية في جنوبي آسيا تحديات متزايدة في ظل تشابك المصالح الإقليمية والدولية وتصاعد التوترات الجيوسياسية بين محوري القوى الكبرى: (الهند - الولايات المتحدة الأمريكية) من جهة، و(الصين - روسيا) من جهة أخرى. ويُفاقم الوضع سباقُ التسلح النووي بين الهند وباكستان، مع تزايد احتمالات فشل الردع التقليدي في حال اندلاع حرب محدودة النطاق، تتزامن معها عودة الصراع الإثني-المذهبي داخل كشمير، الأمر الذي يضاعف من حجم المعاناة الإنسانية لسكان الإقليم.

وتُعد باكستان شريكاً استراتيجياً في مشروع «مبادرة الحزام والطريق» الصيني، وخاصة عبر «الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني»، حيث تسعى الصين جاهدة لتجنب الانخراط في أي أزمة غير مباشرة قد تؤثر على استثماراتها هناك. وقد أولت الصين أهمية خاصة لميناء جوادر الباكستاني، الذي افتتح عام 2007، بوصفه ركيزة أساسية لربط غرب الصين بشمال باكستان، وتعزيز التواصل البحري عبر ميناء المياه العميقة ذاته.

وبلغت التكلفة الإجمالية للمشاريع المرتبطة ببناء الميناء والمدينة ما يقارب 1.62 مليار دولار، وتُعدّ «المنطقة الاقتصادية الخاصة في جوادر» - التي بدأ العمل على إنشائها منذ عام 2016 - من أبرز مكونات المشروع، إذ تضم مناطق صناعية ومراكز لوجستية تدعم استدامة قطاعي الصناعة والتجارة في الإقليم. ومن المخطط تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل، تتضمن تطوير الصناعات التحويلية خلال عام 2025، على أن تُستكمل بنية المنطقة الاقتصادية الخاصة بحلول عام 2030. (الخريطة المرفقة توضّح أهمية الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني)

أما روسيا، فهي تسعى بدورها إلى الحفاظ على توازن علاقاتها مع الصين، بما يضمن امتداد الاستقرار من جنوب آسيا نحو منطقة آسيا الوسطى ذات الغالبية المسلمة (أوزبكستان، تركمانستان، كازاخستان، طاجيكستان، وقيرغيزستان). ويأتي هذا في سياق حرص موسكو على تجنّب تكرار سيناريوهات العنف السياسي الداخلي في تلك الدول، نظراً لكونها تُشكّل امتداداً جيوسياسياً ملاصقاً للحدود الروسية، ويؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي.

وتُسهم هذه المعادلة في إنتاج وضع غير مستقر على امتداد هذا الحزام الجغرافي، وصولاً إلى منطقة المحيط الهندي، التي تمثّل شرياناً حيوياً لسلاسل إمدادات الطاقة والتجارة العالمية. من هذا المنطلق، تشكّل الأزمة الراهنة بين الهند وباكستان عاملاً سلبياً يُهدد الاستقرارين الإقليمي والدولي، ما يدفع قوى كبرى، مثل الصين وروسيا، إلى إعادة تقييم مواقفها الاستراتيجية تجاه ما تشهده المنطقة من تطورات متسارعة.

ويُضاف إلى هذا المشهد أن روسيا ما تزال منخرطة في حربها الممتدة في أوكرانيا، وتترقّب مخرجات الوساطة الأمريكية الهادفة إلى تسوية أو تجميد هذا الصراع بشروط متوازنة، خاصة في شرق أوروبا. وقد تعزّز هذا المسار عقب توقيع أوكرانيا اتفاقية المعادن الثمينة مع الولايات المتحدة في أيار/مايو 2025، والتي يُتوقع أن تُمهد لتأسيس صندوق استثماري ضامن للشراكة الاقتصادية والاستثمارية الشاملة، دون أن يتضمن ذلك أي التزام بضمانات أمنية أمريكية مباشرة لأوكرانيا، وبذلك تكون أوكرانيا أمام ثلاث اتفاقيات استراتيجية كبرى:تتعلق الأولى بالاطار الاستراتيجي للتعاون بين الدولتين، يقابلها اتفاق ثاني يتعلق بالاستثمار في المعادن الثمينة، أما الاتفاق الثالث فيتعلق بالقضايا التقنية التي تخص خارطة استكشاف والوصول إلى المعادن الثمينة السرية منها والمُعلّنة على حد سواء.

ثالثاً: مستقبل العلاقات الهندية – الباكستانية وأثره في التحالفات الاستراتيجية القادمة

يتمحور مستقبل العلاقات بين الهند وباكستان، وانعكاساته على التحالفات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، حول عدد من السيناريوهات المحتملة، أبرزها:

1) **سيناريو الحرب المحدودة:** ويفترض هذا السيناريو لجوء الهند إلى شنّ حرب محدودة ضد باكستان من خلال توجيه ضربات عسكرية سريعة ومركّزة، تستثمر فيها تفوقها النوعي والكمي في العتاد والقوة البشرية. ويهدف هذا السيناريو إلى تحقيق مكاسب ميدانية أو سياسية غير مباشرة، من شأنها تهيئة الأرضية للانخراط في مفاوضات لاحقة مع باكستان، يتم فيها طرح شروط جديدة تُسهم في تسوية الأزمة بشكل يضمن مصالح الطرفين، بالتنسيق مع الحلفاء الإقليميين والدوليين، في الحاضر والمستقبل.

2) **سيناريو الحرب الشاملة (غير المُرجّح):** ويتضمن هذا السيناريو انزلاق البلدين نحو حرب شاملة، وهو احتمال غير مرجّح في ظل المعطيات الراهنة، نظراً للمخاطر الكارثية المترتبة على مثل هذا الخيار، خاصة في ظل امتلاك كلا البلدين لقدرات نووية. إذ من شأن فشل الردع العسكري التقليدي أن يؤدي إلى تصعيد غير محسوب، يُهدد بأزمة إقليمية قد تتطور إلى كارثة عالمية، على غرار ما جرى تسويقه دولياً خلال الحرب الروسية–الأوكرانية منذ عام 2022، حين طُرحت فرضية الانزلاق إلى مواجهة نووية أو حرب عالمية ثالثة.

3) **سيناريو المفاوضات الدبلوماسية المباشرة:** بمعنى الدخول في مفاوضات دبلوماسية مباشرة كما جرى سابقاً، وبوساطات إقليمية أو دولية بهدف احتواء التوتر وتجنب الحرب غير المتوقعة في النتائج والمخرجات مستقبلاً. لاسيما وأن الولايات المتحدة الامريكية معنية بعدم ظهور قوة أحادية مهيمنة على الجنوب الآسيوي من العالم، فضلاً عن اهتمام مكتب شؤون جنوب ووسط آسيا بوزارة الخارجية الأميركية في متابعة إدارة مصالح الشركات الأميركية العاملة في باكستان، والحريصة على الاستثمار في احتياطيات البلاد المعدنية غير المُستغلّة هناك، حيث تقدر مساحة احتياطيات باكستان المعدنية من رواسب ضخمة من النحاس والذهب مع معادن اساسية أخرى مثل الليثيوم بأكثر من (230) ألف ميل مربع، وهذا يشكل أكثر من ضعف مساحة المملكة المتحدة لوحدها.

4) **سيناريو الوصاية الدولية:** ويعني ذلك دخول أطراف دولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وحتى روسيا لفرض حلول ضمن تسويات تاريخية على طرفي الصراع (الهند - باكستان)، من أجل إبعاد المنطقة والعالم عن شبح التهديد باستخدام الأسلحة النووية. لاسيما أن زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المدة من 12 إلى 14 شباط/فبراير عام 2025، قد أسفرت عن اتفاق بين الدولتين على وضع محددات العمل النهائية لما يُعرف بـ «إطار العمل للسنوات العشر القادمة 2025-2035»، من أجل شراكة عسكرية كبرى في مجال الدفاع. لاسيما بعد أن سجلت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند عجزاً تجارياً بلغ نحو 45.6 مليار دولار في عام 2024. ليأتي الاتفاق لاحقاً على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى ما يقارب 500 مليار دولار بحلول عام 2030، ليتجاوز هذا المعدل بكثير في عام 2035 مستقبلاً.

أما الاحتمالات المرجحّة في إدارة الأزمة دبلوماسياً فيكمن بالآتي:

- **إبرام اتفاق مؤقت:** بمعنى الدخول في مفاوضات سريعة بهدف منع أو إيقاف الدخول في مواجهات عسكرية محدودة أو شاملة في المستقبل القريب، والعمل على إبقاء الصراع مسيطراً عليه وضمن نطاق محدد جغرافياً، على أمل التوصل إلى قبول مراحل اتفاق استراتيجي شامل يرضي طرفي الصراع دبلوماسياً. مع الأخذ بالحسبان رغبة الصين في تعويق خطط الهند، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، في التمدد بمنطقة جنوب آسيا، من طريق إشغال الهند في حدودها الغربية بدلاً من التركيز على تطوير قدراتها البحرية في المحيط الهندي وتطوير قاعدتها الصناعية والتجارية هناك بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشكّل كل ذلك تنافساً نوعياً غير مسبوق للصين في عمق جوارها الجغرافي الممتد مع الهند.

- **إبرام اتفاق غير مؤقت:** بمعنى الدخول في عقد جولات تفاوض دبلوماسية ثنائية أو متعددة الأطراف وبشكل مرن، تمهيداً للوصول إلى اتفاق غير مؤقت ومرحلي يمنع اندلاع الحربَين المحدودة أو الشاملة على المدى القريب، ويمنع أيضاً انهيار مسار الدبلوماسية المُمهِّد للتوصل إلى إعلان حل دبلوماسي يرضي جميع أطراف النزاع وحلفاءهم التقليديين والجُدد في آنٍ واحد. لا سيما وأن الهند تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق مكاسب سياسية عن طريق احتواء أو تقليص النفوذ الصيني في جنوب آسيا، ويقابله اعتماد باكستان على الصين في تحقيق مكاسب

سياسية عن طريق إيجاد مفاتيح دبلوماسية للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية من شأنها أن تُفضي إلى تحقيق تقارب أو توازن جيو-سياسي في المنطقة بأكملها، وهذا يصب في مصلحة الصين أولاً وقبل كل شيء، وهي تروم الابتعاد عن مناطق التوتر في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حاضراً ومستقبلاً.

لذا يمكننا القول على وفق ما تقدم، بأن القدرات العسكرية للدول الأكثر دعماً لأطراف الصراع (الهند - الباكستان) تكمن في الجدول التحليلي التقريبي الآتي:

الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا	الصين	الهند	الباكستان	المجال
الأول عالمياً	الثاني عالمياً	الثالثة عالمياً	الرابعة عالمياً	الثاني عشر عالمياً	الترتيب العسكري
1,347 مليون مقاتل	مليون مقاتل	2,35 مليون مقاتل	1,431 مليون مقاتل	650 - 670 ألف مقاتل	القوات الفاعلة
799,500 ألف جندي	مليونين تقريباً	510,000 جندي	2.1 مليون جندي	190,000 ألف جندي	القوات الاحتياطية
895 مليار دولار	150 مليار دولار وستصل إلى 600 مليار دولار في العام 2027	245,7 مليار دولار (2024 - 2025)	79 مليار دولار (2024 - 2025)	7.64)مليار دولار (2024 - 2025)	ميزانية الجيش
5,177 ألف رأس حربي نووي	4,299 - 5,580 ألف رأس حربي نووي	600 رأس حربي نووي	180 رأس حربي نووي	170 رأس حربي نووي	عدد الرؤوس النووية الأسلحة النووية

جدول تقريبي للقدرات العسكرية للقوى المؤثرة في إدارة الأزمة الراهنة لغاية العام 2025

للمزيد من المعلومات ينظر، المصدر: سيبري الكتاب السنوي 2024، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، السويد، 2024، ص 8 – 13.

And Look at the source: Cherry Gupta, Top 10 most powerful countries in the world by military strength in 2024: Where does India rank? The Indian Express, December 21, 2024.

أما تحليل سيناريوهات السلام أو الحرب القادمتين واخطارهما غير المتوقعة وربما غير المنظورة ذات التأثير المباشر على أمن واستقرار التحالفات في عموم المنطقة والعالم بلا استثناء، فيكمن في ضرورة تحليل دور القوى الاقليمية والدولية بعموم المنطقة، والمُضي نحو بناء تحالفات جديدة ضمن أدوار الفواعل الآتية:

1) **دور الفواعل الإقليمية في هندسة التحالفات الجديدة القادمة:** بمعنى الاعتماد على الدور الصيني كوسيط في تجاوز محنة التهديدات المتبادلة الحاصلة بين طرفي الأزمة (الهند وباكستان)، طالما أنها تمتلك علاقات اقتصادية واستثمارية مع باكستان، فضلاً عن تزايد اهتمام الصين بأمن واستقرار جنوبي القارة الآسيوية، حيث مشروعها الكبير المتمثل في «الحزام والطريق» الذي أعلنته منذ العام 2013، وصولاً إلى قدرتها على تخفيف التوتر الحاصل بينهما بهدف احتواء الأزمة. ناهيك عن دور السعودية وتركيا، اللتين من مصلحتهما إقناع باكستان بالدخول في مفاوضات فورية والابتعاد عن شبح اندلاع حرب شاملة أو صراع محدود مُسيطر عليه بين الطرفين حاضراً ومستقبلاً (مشاركة باكستان في التحالف الإسلامي العسكري الذي يضم أكثر من 40 دولة لمحاربة الإرهاب بقيادة السعودية منذ نهاية العام 2015). مع الأخذ بالحسبان دور السعودية في تمويل الاقتصاد الباكستاني من طريق الودائع المالية والمساعدات النفطية التي تُقدَّر بـ(3) مليارات دولار حتى نهاية العام 2024، وهذا ما أعلنه البنك المركزي الباكستاني في الخامس من كانون الثاني عام 2024. أما تركيا، فهي الأخرى تروم دعم القيادة الإسلامية الباكستانية في المنطقة عبر تحالفات جيوسياسية بعيدة الأمد، لا سيما بعد زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لباكستان في الثالث عشر من شباط عام 2025، وإجرائه حوارات مستمرة مع رئيس وزراء باكستان محمد شهباز شريف، فضلاً عن زيارة الأخير لتركيا في الثاني والعشرين من نيسان للعام نفسه، بهدف تطوير آفاق التعاون السياسي والعسكري بين البلدين.

ناهيك عن ديمومة دعمهما وتضامنهما في قضايا عدّة في المنطقة والعالم، أبرزها القضية الفلسطينية وقضية الإيغور في الصين على حدٍّ سواء.

2) **دور الفواعل الدولية في هندسة التحالفات الجديدة القادمة:** بمعنى امكانية استثمار الدور الأمريكي في تهدئة الأوضاع بين الهند وباكستان، كونها تمتلك القدرة التأثيرية والضغط على كلا الطرفين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، للولايات المتحدة الأمريكية محفزات سياسية واقتصادية استثمارية يمكن توظيفها باتجاه حل الأزمة الراهنة، فضلاً عن دورها في مجلس الأمن الدولي للمُضي نحو اتخاذ قرارات أممية عاجلة من شأنها أن تحتوي الأزمة وتمنع تحوله إلى صراع أو حرب محدودة بأسرع وقت ممكن (إصدار القرار رقم -39- في العشرين من كانون الثاني عام 1948، والقرار رقم -47- الصادر منذ الحادي والعشرين من نيسان 1948، والقرار رقم -51- الصادر في الثالث من حزيران للعام نفسه أيضاً). لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية لها علاقات عسكرية خاصة مع الهند على وفق بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، التي عدّت الهند أكبر مستورد للأسلحة الرئيسية في العالم (من حيث القيمة) منذ العام 1950، حيث تجاوزت مشترياتها ال (136) مليار دولار أمريكي خلال تلك المدة التي استمرت لغاية العام 2024. إذ استحوذت الهند خلال المدة -2008 2024 على (10%) من واردات الأسلحة العالمية، وبقيمة (48) مليار دولار أمريكي، متقدمة بفارق ضئيل على المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة الثانية. ناهيك عن المساعدات العسكرية الامريكية التي تقدر بـ(500) مليون دولار التي اعلن عنها في الأول من أيار/مايو عام 2025، فضلاً عن خطط ابرام صفقات عسكرية لشراء (31) طائرة مسيّرة من نوع MQ-9B بقيمة (3,9) مليار دولاراً على وفق تقرير صادر من منتدى تجارة الأسلحة العالمي (Forum on the Arms Trade) للعام نفسه، كما أكد مركز أبحاث الكونغرس الأميركي أيضاً على أن إنفاق الهند على المشتريات الدفاعية سوف يبلغ (220) مليار دولار خلال العقد القادم. فضلاً عن وجود صفقات أمريكية لبيع معدات حربية بحرية إلى الهند اعلن عنها في الرابع عشر من شباط عام 2025 وبقيمة (131) مليون دولار، بحسب تقارير أجنبية صدرت من موقع رويترز بعنوان (Trump says U.S to increase military sales to India, eventually provide F-35 jets). مع الأخذ بالحسبان، تزايد الدعم الأمني والتقني الأمريكي لباكستان والتي قدرت في العام 2008 ب (20) مليار دولاراً وفقا لتقرير صادر عن خدمة الابحاث التابع للكونغرس الأمريكي بعنوان (India-U.S.: Major Arms Transfers and Military Exercises).

ومن ناحية أخرى، تمتلئ بالمقابل ترسانة الدفاع الهندية الحالية بمعدات روسية الصنع من منطلق تنويع مصادر توريد السلاح بالتزامن مع تقارير الهيئة الفيدرالية الروسية للتعاون التقني العسكري التي أكدت حجم استيرادات الهند من السلاح الروسي، والذي يقدر بأكثر من (13) مليار دولار خلال الأعوام 2018 - 2023. أما تعاون الهند مع روسيا في مجال الطاقة فيأتي من منطلقات استراتيجية مُضافة أخرى؛ بسبب ثقة الهند بروسيا مقارنة بثقتها بالصين التي تميل لترجيح الدعم إلى كفة باكستان حصراً، وصولاً إلى رغبة روسيا في أن يكون لها دور إقليمي في المنطقة وهي تحاول إعادة بناء نفوذها المُمتد في عموم المنطقة، فقد أعلنت مؤسسة روس أوبورون إكسبورت (الوكالة الوسيطة الحكومية الوحيدة لصادرات وواردات روسيا من المنتجات والتكنولوجيات والخدمات ذات الصلة بالدفاع) بأن مجمع الصناعات العسكرية الروسي قد زاد من انتاجه العسكري من أجل التصدير، ليقدر ب (57) مليار دولار خلال العام 2024. كما أعلنت صحيفة الشرق الأوسط في الثالث من أيار/مايو عام 2025، بأن روسيا تشهد اليوم تطوراً وتوسعاً ملحوظ في قطاع التصنيع العسكري الروسي، حينما حقق في كانون الثاني/يناير للعام 2025 أقوى نسب إحصائية في طلبات توريد الأسلحة الجديدة خلال ستة أشهر، ليرتفع مؤشر مديري المشتريات (ستاندرد آند بورز غلوبال) للتصنيع في روسيا إلى (53,1%) مقارنة ب (50,8%) في كانون الأول/ديسمبر للعام 2024.

رابعاً: مستقبل العلاقات الهندية – الباكستانية وانعكاسه على التحالفات الجديدة القادمة

إن مستقبل العلاقات بين الهند وباكستان، وانعكاساته على بنية التحالفات الإقليمية والدولية في جنوب آسيا، سيبقى مرتبطاً إلى حدٍّ كبير بإعادة إنتاج أزمة كشمير، ومدى إمكانية التوصل إلى تسوية للصراع الكامن فيها، وذلك وفق المعطيات التالية:

1) **سيناريو تحالفات التسوية المرحلية:** بمعنى توجه تحالفات الدول العظمى والكبرى في آنٍ واحد نحو إبرام تسويات تاريخية مرحلية، تجري ربما بضمانات أممية ودولية وإقليمية مشتركة، مع ترجيح سيناريو فاعلية الصين وروسيا وتركيا والسعودية للضغط على طرفي الأزمة، من أجل التوصل إلى اتفاق مرحلي ينهي التوتر ويبعد المنطقة عن شبح الحرب المحدودة أو الشاملة على حدٍ سواء.

2) **سيناريو تحالفات تجميد الأزمة الراهنة:** بمعنى توجه تحالفات الدول العظمى

والكبرى على حدٍ سواء نحو تجميد الأزمة وتعليق إجراءات التصعيد مع ترجيح فرص البدء بمفاوضات جدية تأخذ بالحسبان مصالح دول منطقة جنوبي آسيا، لاسيما وأن هنالك فواعل إقليمية ودولية عدة تروم أن يكون لها تأثير في تغيير معادلات التوازن بعموم المنطقة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وحتى روسيا.

3) **سيناريو تحالفات احتواء المواجهة المحدودة:** بمعنى توجه تحالفات القوى الإقليمية والدولية نحو احتواء أي مواجهة عسكرية محدودة قد تحصل بين الهند وباكستان كما اشار إليها تقرير المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات في المانيا، حينما توقع تصعيد محدود في الحرب؛ بسبب إسقاط باكستان لطائرتين مُسيّرتين هنديتين، يقابلها تأكيدات الهند بوقوع اشتباكات مع مسلحين في مناطق مختلفة من كشمير في ظل قيام القوات العسكرية الهندية بمناورات حربية واسعة النطاق تعرف ب (أكرمان)، والتي استخدمت فيها طائرات رافال وسوخوي المقاتلة في مناطق قريبة من الحدود مع باكستان. وفي غضون تلك التطورات مازالت الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وأطراف خليجية أخرى تضغط بقوة وبشكل سري، لمنع توسع نطاق المواجهات العسكرية مع ترجيح سيناريو الحلول الدبلوماسية.

نتائج التحالفات المستقبلية المُرجحّة

إن هندسة التحالفات الإقليمية والدولية الجديدة في منطقة جنوب آسيا تتوجه نحو احتواء الأزمة الحاصلة في العلاقات الهندية - الباكستانية بشأن الصراع في كشمير، على أمل احتواء المواجهات والمناوشات العسكرية المتبادلة بين الطرفين، والذي يُرجح انحساره في حدود جغرافية ضيقة لا تتجاوز تخوم هذه المنطقة. بمعنى أن الضغوط الدولية والإقليمية قد يكون لها الدور الحاسم في السيطرة على الموقف ومنع توسع نطاق المواجهات العسكرية، وصولاً إلى استنتاج بسيط بأن كلا الدولتين (الهند وباكستان) لا تتحملان كلفة الحرب الطويلة وحتى المحدودة أيضاً، بسبب الوضع الاقتصادي الذي تعاني منه كل منهما؛ حيث تسارع النمو والاستثمار في الاقتصاد الهندي بالتوازي مع انخفاض الاستهلاك والإنفاق الحكومي للهند، بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي في ظل التضخم السكاني، ليقابله الوضع الاقتصادي الباكستاني الذي بات يواجه الضغوط المالية وأزمة التضخم وانخفاض قيمة العملة أمام الدولار. ناهيك عن توجه اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وحتى الصين نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، على أمل أن تقلل الولايات

المتحدة دعمها لأوروبا بالقرب من حدودها الجغرافية، والشيء نفسه يحدث في المناطق القريبة من مصالح الصين في جنوب وشرقي آسيا على حد سواء، وهذا ما أُعلن عنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منذ حملته الانتخابية. وبالمحصلة النهائية، تبقى الأزمة أو المواجهة العسكرية الهندية - الباكستانية توصف بالحرب الرمزية أو الحرب الباردة الإقليمية التي تبقى ضمن حدود السيطرة المحسوبة، لتوجيه رسائل سياسية ودبلوماسية للتوجه نحو التفاوض في ظل استعراض القوة من كلا الدولتين بهدف الردع المتبادل ليس إلا. وعلى الرغم من أن هناك سيناريو يُرشح أن تؤدي الهند دوراً محورياً على المستويين الإقليمي والدولي، لتكون البديل عن الصين في توريد سلاسل الإمداد بالصناعات التكنولوجية، التي بدأت عبر الشراكة الاستثمارية مع الشركات الأمريكية حينما فكرت عملياً بتحويلها نحو الهند، وهذا ما يجري فعلياً بهدف التخلص من سياسة التعريفات الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين وما سواها من دول باتت هي الأخرى في عجز غير مستقر بالميزان التجاري على صعيد العلاقات التجارية البينية للمرحلة القادمة. من هنا، ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرض وصايتها الدولية على منطقة جنوبي آسيا والمحيط الهادئ مستقبلاً، من أجل الاحتفاظ بمكانتها الجيو-سياسية هناك، بالتوازي أو بالضد مع الصين التي تنافسها مع روسيا في الجنوب الآسيوي ومناطق أخرى من العالم، وصولاً إلى التنافس حول مناطق المصالح والنفوذ في المحيطين الهندي والهادئ والقطبين الشمالي والجنوبي (كما جرى في القارة الأفريقية)، لتكون وجهتهم الحقيقية في استراتيجيتهم العسكرية والجيو-اقتصادية المستقبلية، حيث المعادن الأرضية النادرة والثروات الطبيعية الكامنة فيهما على مدى المستقبل القريب.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org